

محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

توجه جديد في عصر حديث

أ. / ضيافي نوال *

Abstract:

L'engagement des entreprises dans le développement durable consiste à conjuguer performance et responsabilité. La performance financière ne suffit plus à apprécier la performance d'une entreprise. Dès lors, les entreprises doivent mesurer leurs progrès à partir d'une performance plus globale incluant la dimension économique, la dimension environnementale et la dimension sociale.

Les mots clés: Comptabilité sociale, Performance sociale, Coût social.

ملخص:

إن التزام المؤسسات بالتنمية المستدامة يتطلب الجمع بين الأداء والمسؤولية، فالأداء المالي غير كاف لتقييم الأداء الكلي للمؤسسات، لذلك على هذه الأخيرة قياس التقدم الذي تحرزه اعتمادا على أداء أكثر شمولاً بما في ذلك البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الاجتماعية، الأداء الاجتماعي، التكلفة الاجتماعية.

مقدمة:

ما زال موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من المسائل المثيرة للجدل بين الباحثين، وتعتبر أحدث مراحل التطور المحاسبي تهدف إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المؤسسة على البيئة العاملة بها، إذ ظهر هذا المفهوم في بداية العقد السادس من القرن العشرين كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا، أما في الولايات الأمريكية فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد أن شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين لجنة أوكلت إليها مهام معالجة مشكلة القياس والإفصاح المحاسبي المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكان ذلك في العقد السابع من القرن العشرين؛ وفي فترة السبعينات من القرن الماضي نالت المسؤولية الاجتماعية اهتماما ملحوظا ولافت كفكرة قبولاً واضحاً تلاها خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي اهمالا واضحا وصل حد التجاهل الكامل من استكمال البحث المحاسبي العلمي.

ومع الدخول الى الألفية الجديدة بدأت كل من قياس الأداء الاجتماعي والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يتكاملان معا ويحوزان اهتمام علم الادارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والأحياء والبيئة لتصبح تسمية "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" هي البديل لهما، وعليه يتم بلورة السؤال الجوهرى التالى: **كيف يمكن للمحاسبة الاجتماعية أن تعبر بصورة حقيقية وواضحة عن تبنى المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية؟**

تم الاعتماد على فرضيتين أساسيتين:

- يمكن قياس معظم عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي في المؤسسة من خلال ثلاث محاور: العمال، الزبائن والمجتمع المحلي؛
- ويتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب والمعادلات لقياس عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي.

1) محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تُعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي، ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة للزيادة المطرد في حجم وقدرات الوحدات المحاسبية للمؤسسات المعاصرة، فهذه الأخيرة لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق سواء من وجهة نظر الاقتصاد الوطني في مجموعة أو من حيث تعدد الأطراف ذوي المصلحة في تتبع اقتصاديات هذه المؤسسات.

1-1) تقديم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

حسب العالم الأمريكي المشهور في مجال المسؤولية الاجتماعية دانييل فرانكلين **Daniele FRAKLINE**، "تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الآن الاتجاه السائد بعد أن كانت استعراضا لفعل الخير في السابق، إلا أن عددا قليلا من المؤسسات يمارسها بصورة جيدة"، فمن المتفق عليه أن المؤسسات الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، إلا أنه في وقتنا الحاضر نرى أن تقييم المؤسسات لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، وإنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة من أبرزها مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" الذي يفرض نفسه على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية.

⊕ تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

في وقت لم تكن فيه المؤسسات تتحدث إطلاقا عن "المسؤولية الاجتماعية" أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وأفاق التنمية المستدامة، إذ نالت المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاشات في مؤتمر جوهانسبرغ 2002¹، وبالرغم من أن عددا كبيرا من المؤسسات تدرك أهمية هذا الاتجاه الجديد إلا أنه لم يتم حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة مقبولة.

⊕ المسؤولية الاجتماعية بين المفهومين الإداري والبيئي:

من أهم المفاهيم الفكرية التي دلت عليه نذكر²:

1- المفهوم الإداري:

يشير العالم الاقتصادي Paul SAMUELSON "أن المؤسسات الكبيرة هذه الأيام لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل إنها يجب أن تحاول وبشكل تام عمل ما هو أفضل"، فمع التطورات الحاصلة والطبيعة الجديدة للمؤسسات ظهرت فجوة كبيرة فيما يخص المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والأهداف التي تطمح المؤسسة الوصول إليها، فتبلورت الأفكار وظهر مفهوم جديد أكثر بعدا وعمقا يقوم على فكرة أن المؤسسة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى كإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام بالعمال كتوفير الأمن، السلامة، الرعاية الصحية... الخ، وما عزز المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية مجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي بوصفها المفهوم كونه "يمثل علاقة المؤسسة بالزبائن والمجتمع ككل".

2- المفهوم البيئي:

بعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المؤسسة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي بـ "المفهوم البيئي" أو "نموذج البيئة الاجتماعية"، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا بالبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين على مجموع المؤسسات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع وبها وصلا إلى استنتاج مفاده: "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة، بمعنى أن المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المؤسسة وفوق أي اعتبار ذاتي؛ وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل مراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.

4 تحديد تعريف المسؤولية الاجتماعية:

حتى وقتنا الراهن لم يتم الوصول إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية وطنية أو دولية ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، ومن هنا برزت عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها:

- هي "السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم" (تعريف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية)³؛

- يرى أن "المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيده قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء" (تعريف البنك الدولي)⁴؛

- حسب فإن "المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل" (تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة)⁵؛

- فإن "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنشأة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والوقود الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات⁶.

وبالرغم من كل الاختلافات والتباينات في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، إلا أن هناك جانبين يمكن التركيز عليهما:

- الأول قانوني ينطلق أساسا من العلاقة القائمة بين المجتمع والمؤسسة ويتمثل مضمونها في أن المؤسسة لها عمليات تنفذها وسلوكا تمارسه وأهدافا تحققها وبالتالي لابد أن يكون لذلك آثاره التي تمتد لتغطي كل المجتمع أيا كانت تلك الآثار؛

- أما الثاني يتمثل في الجانب الإنساني ويقوم على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة بصفتها وحدة مستقلة تعمل في مجتمع ومدى مساهمتها فيه، فالعلاقة التي تتكون في بيئة المؤسسات هي التي تشكل المجتمع لذلك هناك التزامات اجتماعية وإنسانية تقع تحت مسؤولية المؤسسة.

✦ نظريات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

من أهم النظريات الممهدة للتأصيل العلمي والشرح الاصطلاحي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:

✦ النظرية الكلاسيكية (التقليدية):

يستند على أفكار الاقتصادي الشهير آدم سميث القائمة على مبدأ "ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع" باعتبار الربح الهدف الأول والأخير للمؤسسة وهو منفعة المجتمع؛ ويشير العالم ميلتون فريدمان بقوله: "هناك شيء واحد لا شيء غيره في مؤسسات وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة الأرباح على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها"⁸، إلا أن كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح بمراعاة الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة وبهذا يعتبر الربح الهدف الوحيد للمؤسسة.

✦ النظرية النيوكلاسيكية:

هي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية أساسها "لا شيء سوى أعلى الأرباح للمالكين"⁹ ورائد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي Milton FRIEDMAN الذي يشير إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين وأن مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسات لأنه يعادل تعظيم الثروة الاجتماعية للمؤسسة.

✦ نظرية الوكالة:

ظهرت نظرية الوكالة التي تعتبر المؤسسة سوق حرة وعقد العمل ما هو إلا عقد تجاري، والوكالة معناه أن شخصا يسند مصالحه لشخص آخر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة عند قيام المساهمين بإسناد مهام التسيير إلى المدراء¹⁰. وتفسر هذه النظرية العلاقة بين المسيرين والمساهمين في إطار الحوكمة، كما يمكن أن تشمل هذه النظرية على مجموع أصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة حيث تستند مسؤوليتها على المسيرين باعتبارهم وكلاء تربطهم علاقات تعاقدية مع فئات عديدة من الجهات الفاعلة: المساهمين، الدائنين، الزبائن، المستهلكين، الموردين، المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية...الخ. وحسب هذه النظرية فإن أصحاب المصالح لهم قدرة التأثير على القرارات الإستراتيجية للمسيرين.

✦ نظرية أصحاب المصالح:

يعتبر أصحاب المصالح مجالا من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسات دورا اجتماعيا وهم الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المؤسسة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها. وحسب هذه النظرية تعتبر المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع أصحاب المصالح الذين لا يقتصرون فقط في مجموع المساهمين وإنما مجموع الفاعلين المشمولين بنشاطات وقرارات المؤسسة والمسؤولية اتجاه المجتمع تصبح مسؤولية اتجاه أصحاب المصلحة.

ويمكن أن نستنتج ثلاثة اتجاهات مختلفة من هذه النظرية: الاتجاه الوصفي والفعال حيث يقومان على الرؤية التعاقدية للعلاقة مؤسسة - أصحاب المصلحة، فهي تصف طبيعة هذه العلاقة والفائدة التي تعود على المؤسسة عند انتهاز ردود مضممة خصوصا لتوقعاتهم، أما

الاتجاه المعيارى فيحدد الالتزامات الأخلاقية للمؤسسة اتجاه أصحاب المصلحة فالأداء الاجتماعى نتيجة لإدارة المسؤوليات المحددة لأصحاب المصلحة. كما يمكن التمييز بين نوعين من أصحاب المصلحة، النوع الأول لهم علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولهم عقد ظاهر مع المؤسسة: المساهمون، المصارف، العاملون، الزبائن والموردون، أما النوع الثانى لهم علاقات طوعية مع المؤسسة فى إطار غير قانونى كالسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. حيث أن نظرية أصحاب المصلحة تبحث عن دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة ولكن لا يمكن تطبيقها على المستوى الكلى للتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق ظهرت نظرية جديدة "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة" تأخذ بعين الاعتبار السلع الأساسية التى تضمن استمرار وإنتاجية المجتمعات البشرية مثل إدارة النفايات... الخ، باختصار ضمان الشروط الملزمة لحياة المجتمعات البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمة فى الإنتاج والحفاظ على الموارد العالمية المشتركة (كحماية البيئة، رفع العمالة... الخ)¹¹.

2-1) تقديم محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

أصبح من المؤلف فى وقتنا الحاضر البحث فى المحاسبة الاجتماعية (قياس الأداء الاجتماعى للمؤسسات) وما تسهم به هذه المؤسسات فى تحسين الظروف البيئية للعمال وزبائنها والبيئة المحيطة والمجتمع المحلى بشكل عام، فأصبحت المؤسسات ترسم الخطط قصيرة وطويلة الأجل وتقوم بالإفصاح عن مساهماتها الاجتماعية وتؤكد من مدى تحقيقها لمعايير أدائها وأهداف جمهورها وتحسين وتطوير أعمالها.

تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تعددت التعاريف التى قدمها الباحثون لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية بتعدد توجهاتهم، ومنها:

- نظام محاسبى يختص فى عملية قياس الصفقات أو العمليات التى تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التى تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الهدف الرئيسى لها يتمثل فى قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات والإفصاح عنها¹²؛
- عملية اختيار تقوم بها المؤسسة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة فى تقييم الأداء الاجتماعى للمؤسسة وتوصيل هذه المعلومات الى المجموعات ذات العلاقة سواء بداخل المؤسسة أو خارجها¹³؛
- و"منهج قياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الأطراف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعى لتلك المؤسسة"¹⁴.

من التعاريف السالفة الذكر، يمكن أن نعرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها عملية حصر وقياس للأداء الاجتماعى للمؤسسة ثم الإفصاح عن النتائج بصورة مناسبة وملزمة لاحتياجات الأطراف المستفيدة.

✦ مفاهيم تتعلق بحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يتسع الإطار المفاهيمي لحاسبة المسؤولية الاجتماعية ليشمل جملة المفاهيم التي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا مع هذا الحقل، ولعل من المناسب التطرق الى بعض هذه المفاهيم والتي تناولتها الأدبيات ذات الصلة بموضوع حاسبة المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي أهم وأبرز المصطلحات والأكثر شيوعا في إطار حاسبة المسؤولية الاجتماعية¹⁵.

- المدخل الاجتماعي:

أي تطبيق المدخل الأخلاقي على نطاق أوسع وهو المجتمع، وتتمثل القيمة الأخلاقية التي يعتمد عليها المدخل الاجتماعي في الرفاهية الاجتماعية التي تعتمد على معادلة متوازنة لكافة قطاعات المجتمع في علاقتها مع المؤسسات واعتمادا على ذلك فإنه يتم تقييم المبادئ المحاسبية بناء على مدى اتفاقها مع القيم الاجتماعية السائدة في المكان والزمان.

- التكاليف الاجتماعية:

تتمثل التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر محاسبية في التضحية (الأثر السلبي) التي يتحملها المجتمع في صورة الموارد المستهلكة بوساطة المؤسسة نتيجة القيام بعملياتها الاجتماعية.

- المنافع والعوائد الاجتماعية:

نبغى التمييز بين المنفعة الاجتماعية والعائد الاجتماعي، حيث أن المصطلح الأول يشير الى المزايا التي يحصل عليها المجتمع نتيجة مزاولة المؤسسة لأنشطتها الاجتماعية في حين أن العائد الاجتماعي يمثل مؤشرا يستخدم لقياس الأداء الاجتماعي من خلال طرح التكلفة الاجتماعية من المزايا الاجتماعية.

- الإفصاح الاجتماعي:

يقصد بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة الطريقة التي تقوم بها هذه الأخيرة بإعلام الأطراف الاجتماعية المختلفة ذات العلاقة بنتائج أداؤها الاجتماعي، ذلك ما يجعل جميع الأطراف في المجتمع تدرك أهمية دورها في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتعرف على مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال موارد المجتمع.

- والأطراف الاجتماعية المستفيدة:

هي المجموعات المرتبطة بالمؤسسة برباط العقد الاجتماعي ومن هذه المجموعات المستهلكون، العاملون، المقرضون، الحكومة... الخ.

1-3) قياس الأداء الاجتماعي:

عرف قياس الأداء الاجتماعي بأنه عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات لتحديد قياس صافي المساهمة الاجتماعية والتي تشمل العناصر الخارجية للمؤسسة

بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومات للأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة¹⁶.

⊕ مؤشرات القياس الاجتماعي:

تقيس مؤشرات الأداء الاجتماعي فعالية الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها المؤسسات من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية، فهناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها هذا التقييم وتمثلت في¹⁷:

1- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كإهتمام بحالتهم الصحية وتكوينهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

2- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

3- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:

يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4- ومؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:

تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتكوين وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

⊕ معايير قياس الأداء الاجتماعي:

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية سنة 1963 ونشرت في سنة 1966 هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي¹⁸:

- معيار الصلاحية:

لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه. وأن تعكس التقارير الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب ويحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

- معيار الخلو من التميز:

يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمنين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

- معيار النسبية:

مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المؤسسة.

- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:

يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

- معيار العائد الاجتماعي:

ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من (مبدأ تحقيق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

- ومعيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:

يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعنى مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

✚ وقياس التكاليف والعوائد الاجتماعية:

يتطلب نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية توسعا في عملية القياس المحاسبى حيث لا يهتم فقط بالآثار الداخلية بل يمتد ليشمل الآثار الخارجية لسلوكات المؤسسة، وتشمل هذه الآثار ما يعرف بالتكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي.

✚ تكاليف المسؤولية الاجتماعية:

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية، فمنهم من يرى أنها تمثل التضحية (الفائدة) للمجتمع على شكل موارد مستنفذة (مضافة) من قبل المؤسسة نتيجة لتعاملاتها ذات التأثير الاجتماعي¹⁹. ومنهم من يرى أن تكاليف اجتماعية تتمثل مباشرة في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر على الوحدة المحاسبية، أما التكاليف الاجتماعية غير المباشرة فتتمثل بقيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الخاص، فتلوث الهواء والمياه والمواد والنفايات التي تترتب على النشاط الخاص للوحدة يعد عبئا وتكلفة اجتماعية²⁰. وتكمن المشكلة التي تواجه المحاسبة إلى أن هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكاليف:

- وجهة النظر المحاسبية: التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المؤسسة نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية بصيغة اختيارية أو إلزامية والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادى مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسا في القياس.

- وجهة النظر الاقتصادية: التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يعنى بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات ونجد أن هذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساسا في القياس.

إن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساسا في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة النظر المحاسبية لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة بالأضرار والآثار السلبية التي تلحقها المؤسسة بالبيئة المحيطة بها وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة الناتج عن ممارسة النشاط الاقتصادي.

✚ وقياس العائد الاجتماعي:

يعتبر قياس العائد الاجتماعى المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المؤسسة بتشجير المنطقة المحيطة بها وتعود صعوبات القياس إلى أن معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المؤسسة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمؤسسة، والعديد منها يصعب قياسها نقدا فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من تلوث الهواء الذي تحدته عمليات التشغيل الخاصة بالمؤسسة، وحتى لو تحققت للمؤسسة نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تتمثل في قبول المجتمع للمؤسسة اجتماعيا فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية، مثل تحقيق انطباع حسن عن المؤسسة لدى المجتمع، حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

2) تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة:

تقوم بعض المؤسسات الكبرى بعرض أنشطتها الاجتماعية ضمن تقارير سنوية للتوصل إلى إظهار حقيقة وضعها المالي ونتائج أعمالها من جهة، ويهدف تحسين دورها الاجتماعي نحو المجتمع بكافة فئاته من جهة أخرى مما ينعكس عليها بالإيجاب كزيادة ثقة الجمهور، الزبائن، الموردين والعاملين. وبالتالي، اكتساب السمعة الطيبة مما يؤدي إلى الاستمرارية والتوسع.

2-1) الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة:

الإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع المؤسسة اعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية، ولعل من أبرز الأنشطة ذات الأثر المباشر على المجتمع والتي تحقق له منافع اجتماعية يمكن اجمالها في: أنشطة خاصة بحماية المستهلك، أنشطة خاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية، وأنشطة خاصة بتنمية الموارد البشرية.

⊕ إسهامات بعض المنظمات المهنية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

ساهمت المنظمات المهنية للمحاسبة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بجهود ملحوظة ومثمرة وقد تولد عن تلك الجهود بعض الدراسات والأفكار والإرشادات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من أهمها ما يلي²¹:

⊕ 1- في الولايات المتحدة الأمريكية:

احتلت المنظمات المهنية الأمريكية الصدارة على المستوى العالمي، باعتبارها أكثر المنظمات جهداً وعطاء في هذا المجال وفيما يلي بعض الجهود لتلك المنظمات:

- الجمعية القومية للمحاسبين (NAA):

شكلت الجمعية لجنة تحت اسم (لجنة المحاسبين عن الأداء الاجتماعي لمؤسسات) لوضع الأسس اللازمة لإقامة نظام محاسبي متكامل لمجالات الأداء الاجتماعي للمؤسسات، وقد حددت اللجنة في تقريرها أربعة مجالات للأداء الاجتماعي وهي (تفاعل المشروع مع المجتمع، تنمية الموارد البشرية، المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات المقدمة).

- المجمع الأمريكي للمحاسبين العموميين (AICPA):

نشر المجمع بحثاً عن القياس الاجتماعي سنة 1973 ثم شكّل لجنة للقياس المحاسبي للعمليات الاجتماعية استمرت ثلاث سنوات في الدراسة، ونشرت تقريرها في كتاب (قياس الأداء الاجتماعي) سنة 1977 حيث تناول الكتاب ثلاثة أقسام هي:

- ✓ القسم الأول: القياس الاجتماعي اهتم بالسمات الرئيسية لكل من النظام المثالي والنظام المبدئي الواجب البداية به؛
- ✓ القسم الثاني: اهتم بدراسة ستة مجالات اجتماعية هي (البيئة، الموارد الغير متجددة، الموارد البشرية، الموظفين، الممولين، المنتجات والخدمات والمستهلكين والمجتمع)؛

✓ والقسم الثالث: اهتم بإبصال معلومات المحاسبة الاجتماعية إلى المستفيدين الداخليين والخارجيين، بجانب مشاكل التقرير المصدق عليه، وبعض المقترحات المتعلقة بالنظام المبدئي.

- والجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA):

قدمت الجمعية اعتباراً من سنة 1970 دراسات عديدة متخصصة في المحاسبة الاجتماعية، فنشرت ثمانية تقارير في المجلة التي تصدرها، وقد تناولت هذه التقارير المحاسبة الاقتصادية الاجتماعية 1970، المقاييس المالية للفعالية 1971، مقاييس فعالية البرامج الاجتماعية 1972، المحاسبة عن الموارد البشرية 1973، الآثار البيئية لسلوك المنشأة 1973، قياس التكاليف الاجتماعية 1974، التكاليف الاجتماعية 1975، المحاسبة عن الأداء الاجتماعي 1975.

✚ 2- في فرنسا:

ألزمت الحكومة الفرنسية بناء على التوصيات الصادرة من الجمعيات المهنية للمحاسبة، ألزمت المؤسسات بضرورة إظهار بيانات محددة عن الأداء الاجتماعي في تقاريرها المالية المنشورة لاستخدامها في الحكم على مدى وفاءها بمسؤوليتها الاجتماعية، ومن بين تلك البيانات الإلزامية ما تقدمه المؤسسة للعاملين بها من خدمات في مجال الرعاية الصحية والأمن الصناعي والبرامج التدريبية ومتوسط ما يحصلون عليه من أجور ومكافآت وخدمات الرعاية الصحية والثقافية والرياضية وغيرها من مجالات الأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين، هذا ويتم تحديد مجموعة من المعايير لاستخدامها في الحكم على مدى كفاءة الأداء الاجتماعي للمؤسسة في كل مجال من تلك المجالات السابقة.

✚ 3- وفي المملكة المتحدة:

قامت لجنة المعايير التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بإعداد دراسة عن التقارير المالية للمؤسسات، وبناء على ما أسفرت الدراسة من نتائج طالب المجمع المؤسسات بإعادة النظر في محتوى وأهداف التقارير المالية، بحيث تتضمن إلى الجانب الاقتصادي الجانب الاجتماعي بالشكل المطلوب، كما أوضحت الدراسة أن على الحكومة الأخذ في الحسبان أسعار خدمات بعض الصناعات المؤممة فيما يخص التكاليف والعوائد الاجتماعية المرتبطة بالخدمات التي تؤديها تلك المؤسسات للمجتمع.

2-2) تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة جزائرية:

لم يصل بعد مستوى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر ما وصلت إليه في الدول الكبرى، خاصة بعد تقلص دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن الماضي، واتجاه الاهتمام إلى القطاعات الخاصة ودورها الفعال في التنمية، إلا أن هذا الدور مازال في طوره الأول دون تطور فعال. وتكمن أهمية تفعيل دور المؤسسات الخاصة في التنمية إلى تملكهم لرأس المال ولقوة اقتصادية قادرة بتعاونها مع القطاع العام والمجتمع المدني أن تحدث نقلة حقيقية في المجتمع. ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك بعض الجهود الفردية لبعض مؤسسات القطاع الخاص الذين أصبحوا على وعي بمسؤولياتهم الاجتماعية، وإدراكهم تماما لهذا المفهوم وتبنيه اتجاه جميع الأطراف المتعاملة معها بدءاً من قلب المؤسسة المتمثل في مواردها البشرية لتصل بممارساتها الاجتماعية أطراف البيئة الخارجية.

✦ التعريف بالمؤسسة محل الدراسة 22:

مؤسسة "شي علي STPM CHIALI" هي مؤسسة ذات أسهم تقدر بـ 600 مليون دينار، فهي تعد من أولى وأهم المؤسسات المنتجة للأنابيب PVC-PE الخاصة بالماء والغاز والسقي، إذ تخصصت بتحويل المواد البلاستيكية منذ سنة 1985 بالمنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس بفضل الخلية العائلية التي يديرها المنشى والمؤسس أحمد شيالي، فهي اليوم تمتلك مصنعين عصريين يقعان بالمنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس وتتربعان على مساحة تقدر بـ 2 هكتار للمصنع الأول متخصص في تحويل أنابيب PVC-PE والمصنع الثاني والذي مساحته 9 هكتارات متخصص في تحويل البوليتيلان ذات الكثافة العالية والمخفضة (PEHD-PEBD)، كما أنها تبنت فرع آخر في المؤسسة والذي يسمى بـ STPM خدمات والذي أنشئ حديثاً فقد تخصص في تطوير وإنجاز مشاريع السقي، من أجل تقديم أحسن المنتجات والخدمات.

تمتلك المؤسسة شبكات توزيع كثيرة تقدر بأكثر من 35 موزع لتضمن بذلك الاستحواذ على القدر الأكبر من السوق الجزائرية. كما أنها تمتلك أيضاً طاقة بشرية بحيث يعمل في المؤسسة أكثر من 60 إطاراً ومهندسا من ذوي المهارات والخبرات العالية، حيث أن اختيار العمل يقوم على أساس شروط صارمة تستند إلى تكوين مناسب وفعال وخبرة كبيرة.

ومن بين الأهمية التي تحصلت عليها المؤسسة هي شهادة المطابقة لـ TEDJ شعار الجودة والذي حرم مؤخرًا من طرف المؤسسة الجزائرية للتقييس (IANOR) (Institut Algérien de Normalisation) فهي بذلك أول مؤسسة جزائرية تتحصل على هذه الشهادة وذلك في صناعة وحفر قنوات لتحويل البوليتيلان ذات الكثافة المرتفعة (PEHD) فهذا الإجراء الذي نتج عنه منح شهادة المطابقة دام أكثر من سنتين (02) تضمنت عملية المراجعة (Audit) والتي كانت دقيقة من طرف (IANOR) وذلك عن طريق تدقيق مختلف سلاسل التنصيب لأنابيب تحويل البوليتيلان ذات الكثافة المرتفعة (PEHD) فهي بذلك تعتبر الرائد الوطني في عملية صناعة الأنابيب المتخصصة في (PEHD)، ناهيك عن شهادة المطابقة التي تحصلت عليها 2000: ISO 9001 في شهر أوت 2002 وذلك لتطبيقها كل المواصفات الأساسية في صناعة الأنابيب فهي بذلك تمتلك نظام جودة فعال يؤهلها للحصول على عدة شهادات من المنطقة العالمية للتقييس (ISO) فهي الآن حددت كمرحلة قادمة السعي إلى الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات 2004: ISO 14000 و ISO 18001 وهذا هو هدفها في المستقبل التي تسعى جاهدة لتحقيقه.

✦ وقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة محل الدراسة:

يعتمد التطبيق العملي على مجموعة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة والتي تمثلت في دراسة التكاليف الاجتماعية (الشاملة لثلاث فئات تضم العاملين بالمؤسسة، زبائن المؤسسة وفئة أفراد المجتمع المحيط بالمؤسسة) من جهة، ومن جهة أخرى قياس مدى كفاءة الأداء الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة.

جرت دراسة موقعية لمؤسسة شي علي للأنابيب للتعرف على طبيعة النشاط الذي تقوم به ونوع النفقات التي تتكبدها في مجال الإنفاق الاجتماعي ومدى فهمها لطبيعة المسؤولية الاجتماعية، وقد شملت دراسة التكاليف الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة الفئات التالية:

- عناصر التكاليف الاجتماعية الخاصة بالعمال تضمنت الدراسة محاولة لتشخيص تكاليف الأنشطة الخاصة بالعمال بالمؤسسة والتي تم حصرها في: إعانات وفاة وعجز العمال، المعاشات الاستثنائية، تكاليف وسائل الامن الصناعي، وسائل نقل العمال، الحفلات السنوية للعمال، تغذية العمال، ملابس العمال، العلاج الصحي في الداخل والخارج، التدريب المهني في الداخل والخارج، الأنشطة الرياضية، الرحلات والمسابقات، بعثات الدراسة والتدريب، بعثات الحج والعمرة.
- عناصر التكاليف الاجتماعية الخاصة بالزبائن يمكن حصر التكاليف الاجتماعية الخاصة بالزبائن والتي من خلالها يمكن للمؤسسة تحسين صورتها وتقليل آثار الأنشطة السلبية وزيادة ثقة التعامل معها وتشمل ضمانات ما بعد البيع، زيادة درجة أمان المنتج، الرقابة على جودة الانتاج، البحوث والتطوير.
- وعناصر التكاليف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع من أكثر العناصر التي تهتم بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتسعى لقياسها وهي تمثل تكاليف تحمل المؤسسة وتأثيرها على البيئة والمجتمع المحيط بها منها تكاليف استبعاد المواد السامة لمنع تلوث الهواء، التخلص من المخلفات لمنع تلوث البيئة، منع التلوث السمعي والضوضاء، التبرعات للمؤسسات التعليمية والمؤسسات الخيرية...إلخ.

ونظرا لصعوبة الحصول على البيانات الإحصائية الدقيقة للمؤسسة تم الاعتماد على دراسة افتراضية (أي وضع فروض أولية وإحصائيات افتراضية مستنبطة من واقع المؤسسة ومحاولة الخروج بنتائج منطقية ووسائل قياس يمكن تعميمها على عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية).

الجدول (1): قائمة التكاليف الاجتماعية لمؤسسة شي علي للأتابيب لسنة "ن"

عناصر التكلفة	القيمة بالدينار	نصيب الوحدة بالدينار
أولاً: عناصر لتكاليف الاجتماعية الخاصة بالعمال (عدد العمال بالمؤسسة 500 عامل)		
تكاليف منح ومكافآت العمال	11628000	23256
تكاليف إعانات وعجز العمال	581400	1163
تكاليف الرواتب الاستثنائية	51807908	103615
تكاليف التغذية	10426440	20852
تكاليف الحفلات السنوية للمؤسسة	646000	1292
تكاليف الملابس	3927680	7855
تكاليف العلاج بالداخل	1098200	2196
تكاليف العلاج بالخارج	-	-
تكاليف التدريب بالداخل	646000	1292
تكاليف التدريب بالخارج	-	-
تكاليف بعثات الحج والعمرة	-	-
تكاليف الرحلات	-	-
تكاليف المصايف	-	-
تكاليف وسائل الأمن الصناعي	452200	904
تكاليف اجور المعوقين العاملين بالمؤسسة	-	-
تكاليف نقل العمال	394060	788
إجمالي التكاليف الاجتماعية ومتوسط نصيب كل فرد سنويا	81607888	163216
ثانياً: التكاليف الاجتماعية الخاصة بالزبائن (إجمالي المبيعات 30500 طن)		
تكاليف الرقابة على جودة الانتاج	607240	20
تكاليف البحث والتطوير	139800	5
تكاليف تنفيذ ضمانات ما بعد البيع	-	-
تكاليف إزالة مسببات شكاوى لزيائن	-	-
تكاليف زيادة أمان المنتج	788120	25
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعية ومتوسط نصيب طن واحد سنويا	1535160	50
ثالثاً: التكاليف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع (إجمالي أفراد المجتمع المحيط 604744 فرداً)		
تكاليف تبرعات للمؤسسات التعليمية	-	-
تكاليف تبرعات للمؤسسات الثقافية	-	-
تكاليف تبرعات للمؤسسات الخيرية	-	-
تكاليف رصف وإنارة طرق لمجتمع	-	-
تكاليف تبرعات للمؤسسات لرياضية	-	-
تكاليف التشجير	258400	0,43
إجمالي التكاليف الاجتماعية ومتوسط نصيب لمواطن الواحد سنويا	258400	0,43

المرجع: تبعا لنموذج Linowese (تقرير النشاط الاجتماعي الاقتصادي).

صممت القائمة أعلاه وفقا لنموذج Linowese وبشكل يعكس مختلف أنواع التكاليف الاجتماعية ومصنفة وفقا للفئات الثلاث السابق الإشارة إليها. ومما لا شك فيه أن المؤشرات المذكورة تعبر عن أداء المؤسسة الاجتماعي ومدى تحملها لمسئوليتها الاجتماعية، مما توفر مقياسا مناسباً للتقييم ومراجعة الأنشطة في هذا المجال. وتوضح هذه القائمة إطاراً شمولياً في المؤسسة المدروسة والمؤسسات المماثلة لنظام معلومات التكاليف الاجتماعية، لذلك هي تمثل أداة مهمة لأغراض القياس والتقييم للأداء الاجتماعي.

وبناء على ما تقدم وبالإستناد على مجموعة من الدراسات والمقالات المنشورة، تم وضع أدوات القياس بشكل معادلات محددة للوصول إلى المؤشرات المعنية وبالشكل التالي:

قياس كفاءة الأداء الاجتماعي للمؤسسة اتجاه العمال، باستخدام المعادلة:

متوسط نصيب العامل سنويا =

إجمالي التكاليف الاجتماعية الخاصة بالعمال / إجمالي عدد الأفراد العاملين (دينار/عامل)

وتوضح المعادلة التكلفة الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة مقابل كل فرد عامل بها وبالقيمة 163216 دينار، والتي تهدف من خلالها المؤسسة إلى خلق حالة الولاء والانتماء لدى عمالها.

قياس كفاءة الأداء الاجتماعي للمؤسسة اتجاه الزبائن، باستخدام المعادلة:

متوسط نصيب الظن الواحد من المبيعات سنويا =

إجمالي التكاليف الاجتماعية الخاصة بالزبائن / إجمالي المبيعات بالظن (دينار/ظن)

وتوضح المعادلة التكلفة الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة مقابل الظن الواحد من المبيعات والقيمة 50 دينار، والتي تهدف من خلالها المؤسسة إلى خلق حالة الولاء والثقة لدى الزبائن والاقتناع بدعم المؤسسة لمنتجاتها وضمان جودتها.

قياس كفاءة الأداء الاجتماعي للمؤسسة اتجاه المجتمع المحلي، باستخدام المعادلة:

متوسط نصيب الفرد الواحد سنويا =

إجمالي التكاليف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع المحلي / إجمالي عدد أفراد المجتمع المحلي (دينار/فرد)

وتوضح المعادلة التكلفة الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة مقابل كل فرد من أفراد المجتمع المحلي (ولاية سيدي بلعباس) والقيمة 0,43 دينار، والتي تهدف من خلالها المؤسسة إلى خلق حالة الثقة والتعاون والقناعة لدى المجتمع بتحمل المؤسسة لمسئوليتها اتجاهه واتجاه أفرادها.

خاتمة:

تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها الطريقة التي يجب على المؤسسات العمل بها من أجل دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية في صنع القرار ليتم تطبيق أحسن الممارسات والتي تعود بالفائدة عليها؛ كما أصبح مألوفاً البحث في المحاسبة الاجتماعية (قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات)، إذ تعددت نماذجها واختلفت فيما بينها، ولم يكن من بينها نموذجاً معيناً يحظى بدرجة القبول العام، ويرجع هذا الاختلاف للأسباب التالية:

- الغموض الذي يكتنف الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- في العلوم الاجتماعية والإنسانية لا يمكن فصل المؤثرات الخارجية حتى يتم الوصول إلى نتائج دقيقة كما هو الحال في العلوم الطبيعية؛
- ومن الصعب قياس العمليات الاجتماعية لأنها تقع خارج نطاق السوق، وبالتالي يصعب تحديد قيم نقدية لها، بعكس العمليات الاقتصادية التي تخضع لقوى العرض والطلب.

يمكن الوصول إلى مجموعة النتائج التالية:

- تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من أهم وأحدث مراحل التطور المحاسبي نتيجة للتطورات والتغيرات في حجم وقرارات المؤسسات؛
- تطور العديد من المفاهيم كنتيجة لتطور مفهوم المحاسبة الاجتماعية كمفهوم التكاليف والعوائد الاجتماعية، الأفضاح الاجتماعي... الخ؛
- تساعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تحديد وقياس صافي مساهمة المؤسسات والتي تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية بالإضافة إلى عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على جميع فئات المجتمع؛
- وفي ضوء نتائج الدراسة، فإن الفرضيات قد تم اختبارها وقد ثبتت صحتها ذلك أن كافة عناصر تكاليف الأداء الاجتماعية للمؤسسة يمكن تجميعها وقياسها من خلال ثلاث محاور مهمة تم توضيحها والإشارة إليها، وأن مجموعة المعادلات التي يمكن أن تمثل معايير للقياس وهي تتعلق بالمحاور الثلاث لنموذج القياس المقترح.

وعلى ذكر ما سبق، نقدم بعض التوصيات التي تساعد على تثمين هذا البحث:

- يجب أن تحظى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقدر الكافي من الاهتمام خصوصاً في المؤسسات الكبرى؛
- ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي لمساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية ثم إيصال هذه البيانات إلى الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية من أجل ترشيد القرارات المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو وجهة نظر المجتمع؛
- التوسع في مبدأ مقابلة التكاليف بالمنافع الاجتماعية ليشمل كلا من التكاليف والمنافع والأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المجتمع والمؤسسة معاً؛
- ووضع معايير وأسس تضبط حركة مختلف النماذج وذلك بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات المستفيدة من المعلومات الاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

- 1 محمد عادل عياض، «المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني»، ملتقى الاقتصاد التضامني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2005، ص 258.
- 2 تامر ياسر البكري، «التسويق والمسؤولية الاجتماعية»، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 22.
- 3 منشورات الأمم المتحدة، «كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة»، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نيويورك وجنيف، 2004، ص 27.
- 4 منشورات الأمم المتحدة مرجع سابق، ص 28.
- 5 رقية عيران، «المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية»، على الموقع:

[http:// www.arabvolunteering.org](http://www.arabvolunteering.org)

- 6 إيداد محمد عودة، «قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية»، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 44.
- 7 محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 256.
- 8 ياسر البكري، مرجع سابق، ص 23.
- 9 فريد فهمي زيار، «مدخل معاصر»، ط. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص 268.
- 10 بورحلة علال، «تحليل المنظمات»، ط. مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 80.
- 11 طاهر محسن المنصور الغالي & صالح مهدي محسن العامري، «الإدارة والأعمال»، ط. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 90.
- 12 حامد أحمد أبو سمرة، «معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية»، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 25.
- 13 الفضل مؤيد & عبد الناصر والدوجي، «المشاكل المحاسبية المعاصرة»، ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 164.
- 14 إيداد محمد عودة، مرجع سابق، ص 47.
- 15 عطا الله محمد حسين القطيش، «المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الحوافز الضريبية»، أطروحة دكتوراه تخصص فلسفة المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص 32.
- 16 مؤيد الفضل و آخرون، مرجع سابق، ص 164.
- 17 مقدم وهيب، «دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة»، مداخلة اقتصاديات البيئة والمسؤولية الاجتماعية، منشورات موقع منتدى إدارة عالم التطوع العربي،
- <http:// www.arabvolunteering.org>
- 18 مقدم وهيب، مرجع سابق.
- 19 مقدم وهيب، مرجع سابق.
- 20 الشيرازي عباس، «نظرية المحاسبة»، ط. ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 351.
- 21 بوخلخال يوسف، مرجع سابق.
- 22 وثائق مقدمة من طرف مؤسسة شي علي للأنايب.